الفصل الرابع

تصور إجرائي مقترح لإطار شراكة فاعل وكفء بين الدولة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة

تصور إجرائي مقترح لإطار شراكة فاعل وكفء الدولة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة بين

- **مقدمة.**
- **التصور المقترح لإطار الشراكة:**

أولاً: محددات الإطار.

ثانيًا: إطار الشراكة المقترح

- **مفهوم إطار الشراكة**
- **الفرص المتاحة**
- **القيم الحاكمة لإطار الشراكة**
- **الخطوات الإجرائية لتفعيل إطار الشراكة**

مقدمة:

في ضوء الطرح السابق، ونتائج الدراسة الميدانية نجد، أن هناك تراجعًا عن الاهتمام بأنشطة تعليم المواطنة بقطاع التعليم الحكومي خاصة في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١.

وإذ تتخذ الجمعيات على عاتقها سد الفجوة والعجز فيما تعجز الحكومة عن مواجهته بقطاع التعليم؛ كالتدريب، وبناء القدرات، وبناء شخصية الطفل، نجد أن القطاع الحكومي ينصب تركيزه على الجهود الرامية إلى تقديم خدمات مباشرة كالبنية الأساسية، ومساعدات الطلاب، **بالإضافة إلى أنه** ووفقًا لدليل المقابلة المطبق مع مسؤولي إدارة المشاركة المجتمعية، وعدد من الخبراء؛ فإن المواطنة والتربية المدنية تحديدًا تلقى رفضًا من قبل مسؤولي الأمن بوزارة التربية والتعليم؛ ربما لاعتبارات سياسية وأمنية من وجهة نظر الدولة، وهذا ظهر جليًّا في طبيعة المشروعات المطبقة بدءًا من عام ٢٠١١ وحتى الآن ٢٠٢٠.

والملاحظ، أن كافة النصوص الخاصة بالدولة (المواثيق والاتفاقات – الدستور المصري – خطة التنمية المستدامه للدولة المصرية ٢٠٣٠ – إستراتيجية وزارة التربية والتعليم) كافة هذه النصوص قد أكدت على:

١- دور المواطن الفاعل المكتسب من خلال الممارسة الفعلة لمفهوم المواطنة.

٢- أهمية الجمعيات الأهلية كقطاع شريك للدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من ذلك ووفقًا لنتائج الدراسة الميدانية، فإن العديد من هذه النصوص المهمة والجيدة جدًا لم تخرج عن كونها نصوصًا، ولم تصل إلى حد ممارسات فاعلة من شأنها إحداث تغيير في وضع العملية التعليمية بشكل عام، ووضع تعليم النشء وتربيتهم على قيم المواطنه بشكل خاص، وهو ما ظهر جليًّا في التحديات التي برزت من خلال استطلاع رأي الجمعيات الأهلية كما عرض في نتائج الدراسة الميدانية.

الملاحظات العامة للباحثة في ضوء دليل المقابلة المطبق مع الخبراء(حكوميين – مجتمع مدني – خبراء بقطاع التعليم):

وفقًا لما تم عرضه سابقاً **فقد تضمنت أدوات الدراسة دليل مقابلة تم توجيهه إلى كل من:**

١- متخذي القرار بالقطاع الحكومي.

٢- خبراء ومعنيين بالعمل بمجال العمل الأهلي وتنفيذ مبادرات المواطنه بالقطاع الحكومي.

٣- خبراء (أكاديميين – تربويين) مهتمين بالبحث في قضية تعليم المواطنة.

٤- قائمة بمن تم مقابلتهم باستخدام دليل المقابلة.

وقد تضمن الدليل مجموعة من الأسئلة الموجهة لإدارة الحوار مع من تم مقابلتهم فيعدة محاور أساسية تمثلت في:

١- استطلاع رأي الخبراء حول أهمية وجود إطار شراكة منظم للتعاون بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة بالمدارس الحكومية، والتحديات التي تواجه تلك الشراكة.

٢- تحديد أهم القيم الحاكمة الرئيسية التي يجب أن يرتكز اليها إطار الشراكة المقترح.

٣- مناقشه مقترحات الخبراء بشان إطار الشراكة المقترح.

ومن خلال المقابلات المقننة وباستخدام الأسئلةالواردة بالدليل بالإضافة إلى المناقشات التي تمت مع من شملتهم المقابلات فقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من الملاحظات العامة يمكن بيانها كالتالي:

١- لا توجد أي قواعد مطبقة أو محددات توجه الجمعيات لماهية المشروعات / الأنشطة / البرامج التي يتم الموافقة عليها أو رفضها، والأمر إجمالاً غير خاضع لأي قواعد مكتوبة باستثناء الإجراءات المحددة من قبل إدارة المشاركة المجتمعية (الجمعيات الأهلية سابقًا)،

والتي تحدد كيفية تقدم الجمعية للحصول على موافقة الإدارة لتنفيذ أي نشاط والمتمثلة وفقًا للمنشور الوزاري الصادر بتاريخ سبتمبر ٢٠١٤، والذي ينص على **أن تلتزم الجمعية الأهلية عند التقدم بالمشروع المقترح للموافقة على تنفيذه بما يلي:**

- تحديد الأهداف العامة والخاصة للمشروع المراد تنفيذه على أن يكون ضمن أغراض الجمعية.
- تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها وفقًا لجدول زمني محدود.
- تحديد أعداد المستهدفين (طلاب – معلمين – إدارة مدرسية – صيانة أبنية وأثاث – دعم تكنولوجي).
- تحديد مكان تنفيذ المشروع بالتنسيق مع المديرية التعليمية.
- تحديد جهة تمويل المشروع (أجنبية – داخلية) كما يتم تحديد قيمة التمويل موزعة على أنشطة المشروع من خلال الخطة الموضوعة؛ مع الالتزام بأحكام القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات الأهلية.
- تقديم نسخة من المواد التدريبية والحقائب التعليمية، وبيانات المحاضرين للاطلاع عليها ومراجعتها وإقرارها من الإدارة المركزية للأمن بالوزارة قبل بدء التنفيذ.

٢- **ترى الباحثة أنه بخلاف ما سبق لا يوجد أي إطار/ قرار/ منشور يتناول ما يلي:**

- ما الأنشطة المفترض تنفيذها/ تجنبها من قبل الجمعية الأهلية الراغبة في تنفيذ أنشطة داخل المدارس الحكومية، وحتى محظورات التطرق للدين والسياسة، والترويج الإعلاني لأي منتج هي محظورات شفوية، ولا يوجد نص لقرار خاص بها ولا توجه للجمعيات في صورة مكاتبات أو ماشابه ذلك.

- ما المدة المفترض أن تقوم خلالها وزارة التربية والتعليم بالرد على الجمعية بالموافقة من عدمه(وفقًا لدليل المقابلة لا توجد خطابات رفض، وأن الرد يكون في حالة الموافقة فقط، وفي حالات نادرة يتم توجيه خطاب رفض دون إبداء أسباب الرفض) ، وهذا أمر شديد الخطورة ومعوق غاية في الصعوبة لأغلب إن لم يكن لكافة الجمعيات، حيث إن الجمعيات في حالة تقدمها بأي مشروع للوزارة فإن هذا المشروع غالبًا مايكون مرتبطًا بمدى زمني محدد للتنفيذ، وخاصة في حالة المشروعات الممولة من جهات خارجية، ويمكن أن تقوم الوزارة بالرد على الجمعية المتقدمة لطلب المنحة بعد انتهاء تاريخ تنفيذ المشروع؛ مما يؤدي لضياع فرصة التمويل على كل من الجمعية، والمستهدفين بالمدارس المخطط استهدافها.
- ما الإدارة أو الجهة المنوط بالجمعية التوجه إليها حال لم ترد إدارة المشاركة المجتمعية على مخاطبة موافقة تنفيذ النشاط ؟(وفقًا لدليل المقابلة من يملك منح الموافقة أو الرفض هو إدارة الأمن بوزارة التربية والتعليم، وهذا نص غير مكتوب، ورغم أنه هيكليًا إدارة المشاركة المجتمعية هي المنوط بها أداء هذه المهمة، إلا أنها فعليًا لا تملك حق الموافقة أو الرفض، أو حتى المناقشة لما تتخذه إدارة الأمن من قرارات).
- ما المخالفات التي يجب أن تتجنبها الجمعيات الأهلية الحاصلة على موافقة الوزارة لتنفيذ أنشطة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى وقف النشاط (وفقًا لدليل المقابلة معروفة شفهيًا أن المحظورات الثلاثة هي الدين، والسياسة، والترويج لمنتجات).
- في حال ارتكبت الجمعية أية مخالفة، ما إجراءات وقف/ استئناف / تقويم مسار النشاط؟ (وفقًا لدليل المقابلة تقوم الإدارة المعنية بمتابعة النشاط بوقف الجمعية إذا ما

ارتأت ارتكابها مخالفة ما، وهو وصف مطاط جدًا لا يقوم على توصيف أو تحديد دقيق لماهية المخالفة والعقوبة المستحقة لها، والموقعة على الجمعية).

<u>وعلى هذا فقد ساعدت الملاحظات السابقة</u> وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية في وضع ملامح إطار إجرائي يعمل على مواجهة التحديات والإشكاليات المختلفة التي تواجه الجمعيات التي لديها الرغبة العمل في مجال تربية المواطنة لدى طلاب التعليم الحكومي ما قبل الجامعي وفقًا للعرض التالي:

<u>التصور المقترح لإطار الشراكة:</u>

أولاً: محددات الإطار:

أ- <u>السياق القانوني:</u>

يُعد الدستور المصري هو أبو القوانين، ويعتبر المرجعية الأولى لكافة القوانين والقرارات والأطر الحاكمة بالدولة المصرية، وقد وردت كلمة المواطنة في الدستور المصري في ثلاثة **مواضع رئيسية واحدة منها ربطت بين المواطنة والتعليم، وذلك على النحو التالي:**

<u>الموضع الأول:</u>

وردت في مقدمة دستور ٢٠١٤ على النحو الآتي: "... وفي العصر الحديث، استنارت العقول، وبلغت الإنسانية رشدها، وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم، رافعة رايات الحرية والمساواة، وأسس محمد على الدولة المصرية الحديثة، وعمادها جيش وطني، ودعا ابن الأزهر رفاعة أن يكون الوطن "محلاً للسعادة المشتركة بين بنيه"، وجاهدنا – نحن المصريين – للحاق بركب التقدم، وقدمنا الشهداء والتضحيات، في العديد من الهبات والانتفاضات والثورات، حتى انتصر جيشنا الوطني للإرادة الشعبية الجارفة في ثورة "٢٥ يناير – ٣٠ يونيه" التي دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية، واستعادت للوطن إرادته المستقلة. هذه الثورة

امتداد لمسيرة نضال وطني كان من أبرز رموزه أحمد عرابي، ومصطفي كامل، ومحمد فريد، وتتويج لثورتين عظيمتين في تاريخنا الحديث: ثورة ١٩١٩ التي أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغلول وخليفته مصطفي النحاس على طريق الديمقراطية، مؤكدين أن "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة"، ووضع طلعت حرب خلالها حجر الأساس للاقتصاد الوطني (الدستور المصرى ، ٢٠١٤) [١].

الموضع الثاني:

في المادة الأولى من دستور ٢٠١٤، وهو ما يدل على مدى أهمية مبدأ المواطنة، ونصت المادة الأولى على أنه: " جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون...".

الموضع الثالث:

في المادة (١٩) من الدستور، والمتعلقة بحق التعليم، مما يتضح معه أهمية تعليم مبدأ المواطنة منذ الصغر، وقد نصت على أنه "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية".

ب-السياق الاجتماعي:

لا يمكن النظر إلى قضية التعليم بمعزل عن القضايا المجتمعية عامة، كما لا يمكن لأي دولة في الواقع الحالي تحسين ممارساتها في كل القطاعات كافة، وقطاع التعليم خاصة، دون النظر إلى السياق العالمي لمناظرة القضية.

والملاحظ فيما يتعلق بقضية تعليم المواطنة وسياقها الاجتماعي بالمجتمع المصري، فالدولة لديها الآن توجه إيجابي نحو مايسمى بالمواطنة العالمية، **وهنا تجدر الإشارة إلى** ما هو التعليم من أجل المواطنة العالمية؟

ووفقًا لليونسكو، ولأغراض القياس، ومن أجل وضع غايات تعليمية وأهداف ونتائج تعلمية، فقد حدّدت اليونسكو بالتشاور مع خبراء من جميع أقطار العالم الأبعاد المفهومية الرئيسية التالية المتعلقة **بالتعليم من أجل المواطنة العالمية، والتي ينطوي عليها أيضًا التعليم من أجل التنمية المستدامة:**

الأبعاد الرئيسية للتعليم من أجل المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة	
المهارات المعرفية.	يكتسب المتعلمون المعرفة وملكتي الفهم والتفكير النقدي فيما يخص القضايا العالمية، وترابط/ تكافل البلدان والشعوب المختلفة.
المهارات الاجتماعية العاطفية.	يشعر المتعلمون بالانتماء إلى إنسانية مشتركة يتبادلون فيها القيم ويتقاسمون المسؤوليات ويتمتعون بالحقوق، ويظهر المتعلمون تعاطفًا وتضامنًا مع الآخرين، ويحترمون الاختلافات والتنوع.
المهارات السلوكية.	يتصرّف المتعلمون بطريقة فعالة ومسؤولة في السياقات المحلية والوطنية والعالمية؛ من أجل بناء عالم يتسم بالمزيد من السلام ومقومات البقاء.

المصدر : قامت اليونسكو بإعداد الجدول بناءً على معلومات قدمها خبراء من كل أنحاء العالم متخصصين في مجالي التعليم من أجل المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبناءً على المشاورة التقنية بشأن التعليم من أجل المواطنة العالمية المعقودة في سيول عام ٢٠١٣، ومنتدى اليونسكو الأول بشأن التعليم من أجل المواطنة العالمية الذي عُقد في بانكوك عام ٢٠١٣.

يستمد التزام اليونسكو بالتعليم من أجل المواطنة العالمية جذوره من رؤيتها الفريدة للسلام، التي تستند بدورها إلى اعتقادها بأن السلام الدائم لا يقتصر على الأمن وعدم التعرض للعنف، وذلك على النحو المذكور في الميثاق التأسيسي لليونسكو الذي جاء فيه: "لما كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام".

ويقتضي تحقيق هذه الرؤية الداعية إلى سلام دائم الالتزام **بتوفير أربعة أنواع من التعلم – يشار إليها عادة باسم "دعائم التعلم الأربع":**

- "التعلّم من أجل المعرفة".
- "التعلّم من أجل العمل".
- "التعلّم من أجل البقاء".
- "التعلّم من أجل العيش معاً".

انطلاقًا من هذه الدعائم فإن التربية من أجل المواطنة العالمية تشمل" التعليم من أجل تحقيق التنمية، والتوعية بحقوق الإنسان، والتعليم من أجل الاستدامة، والتعليم من أجل السلام، وتلافي نشوب الصراعات(CABEZDOK2008:19).

إستراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ والمواطنة:

من هذا المنطلق؛ جاءت استراتيجية الدولة المصرية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة لتنص على أن: المواطنة هي حق أصيل داخل المجتمع المصري، بل واعتبرت أن المواطنة ركيزة أساسية من ركائز المجتمع المصري.

حيث جاءت إستراتيجية الدولة المصرية مرتكزه **على أربع ركائز أساسية كالتالي:**

١- المواطنة الفاعلة، وهي عملية شراكة وتواصل ومسؤولية طردية تعتمد مخرجاتها على مدخلات الفاعلين جميعًا أو فرديًا فالكل فاعل، ومفعولاً به.

٢- التفوق التشغيلي وهي تعتبر الضمانة لتحقيق الزيادة المرجوة في النمو عبر ركائز تتبنى فلسفة التحسين المستمر للعملية الإدارية والقيادية والتنموية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وإتاحة وتعزيز آليات تمكينه.

٣- الجاهزية والاستدامة وهي ضمان استمرارية وبقاء النظم الحيوية متاحة ومتنوعة ومنتجة مع مرور الوقت في الأوجه الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

٤- المسؤولية التشاركية، حيث يؤكد ذلك المحور على دور كافة أصحاب المصلحة في تخطيط وتنفيذ العملية التنموية بشكل جماعي أو فردي وفقًا للسياق، وذلك على النطاق المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي.

والملاحظ للركائز السابقة أن الإستراتيجية التي تعد ملزمة لكافة قطاعات الدولة، ومن بينها التعليم أولت اهتماما كبيرًا بالمواطنة، بل ووضعتها على رأس الأولويات؛ فجاء ترتيبها أنها الركيزة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة.

إستراتيجية وزارة التربية والتعليم والمواطنة:

وبالنظر أيضًا إلى إستراتيجية وزارة التربية والتعليم وبالاطلاع على استراتيجية الوزارة نجد أن فلسفة إطار الاستراتيجية تنطلق من مدخلين رئيسيين:

١- الركائز الأربع الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ وعلى رأسها المواطنة.

٢- الابعاد الأربعة الخاصة بالمواطنة العالمية أبعاد التعلم "تعلم لتكون- تعلم لتعرف- تعلم لتعمل- تعلم لتتعايش مع الآخر"، وذلك بهدف الارتقاء بشخصية المتعلم وإعداده للحياة.

وقد حرصت الخطة في هذا الإطار على ترجمة مواد الدستور المصري المتعلقة بالتعليم، والتي تضمنت رؤية واضحة وإستراتيجية بناءة تحاول الجمع بين الهوية الوطنية، واحترام الخصوصية الثقافية، والأخذ بالاتجاهات العالمية في الجودة، والتوفيق بين الإتاحة المجانية

ومتطلبات الجودة، والتوازن بين تحديث المناهج وبين استدعاء التراث ومراجعته إحياءً، ونقدًا، ومساءلةً، وتحليلًا، ودراسةً وبحثًا، وتقديم أنشطة متعددة تعمق ثقافات المواطنة والانتماء، والثقة بالنفس دون إغفال لأهمية قبول الآخر، وربط التعليم بسوق العمل المحلي والعربي والدولي، هذا فضلًا عن مراعاة التحديات التي تواجه المجتمع من: النمو السكاني، والتسرب من التعليم، ومعدلات الأمية والفقر، والنمط الطبقي للمجتمع (وزارة التربية والتعليم) .

وجاءت كافة المواثيق المذكورة سابقًا في إطار رؤية تتبنى أهمية تعلم القيم والممارسات الديمقراطية وإعادة تعلمها للتعامل مع التحديات الملحة لكل جيل؛ ليصبحوا أعضاء كاملين ونشطين في المجتمع ، يحتاج المواطنون إلى فرصة العمل معًا لتحقيق المصالح للصالح العام؛ أو احترام جميع الأصوات حتى الأصوات المعارضة؛ المشاركة في العملية السياسية الرسمية؛ وغرس عادات وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في حياتهم اليومية وأنشطتهم. نتيجة لذلك، يأتي المواطنون يشعرون بأنهم أعضاء مفيدون ومعترف بهم في مجتمعاتهم، وقادرون على المشاركة في مجتمعاتهم بالشكل الذي يحقق تنمية هذه المجتمعات (Hartley AND Huddleston.2010) .

لذا فانه من أجل إستدامة تفعيل هيكل الشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية يجب أن يتوافر فيه الآتي:

١-أن يكون قادر على الإستمرارية كهيكل مؤسسي.

٢-أن يسمح بجذب عناصر عاملة ذات كفاءة.

٣-أن يكون بعيدا عن قيود البيروقراطية الحكومية ولكن يخضع للمساءلة.

٤-أن تتم تعبئة الموارد واستخدامها بشكل رشيد.

٥-ان توفر له الإمكانيات ليكون فعالاً ومتميزاً بالكفاءة. (حسانين ، ٢٠١٣ :٢٣٠)

ثانيًا: إطار الشراكة المقترح:

انطلاقًا مما سبق ونظرًا لما توليه الدولة من اهتمام بالغ بقضية المواطنة، وما توليه وزارة التربية والتعليم تحديدًا بهذه القضية، وعلى الرغم من أن القطاع الأهلي ممثلاً في الجمعيات/ المؤسسات الأهلية لديه العديد من التجارب الناجحة في مجال تعليم/ تربية المواطنة خاصة بالمدارس الحكومية، إلا أنه ووفقًا لنتائج الدراسة الميدانية ودليل المقابلة _ فإن الشراكة بين الدولة والجمعيات في هذا المجال تواجه العديد من التحديات والتي سبق الإشارة إليها سابقًا، **من هنا، فإن إطار الشراكة المقترح يمكن بيانه وفقًا للعرض التالي:**

مفهوم الإطار المقترح:

تعني الباحثة بإطار الشراكة أنه:

مجموعة الإجراءات اللازمة لجعل التعاون والتنسيق بين الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم، والمجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات/ المؤسسات الأهلية أكثر فعالية فيما يتعلق بتطبيق أنشطة وبرامج ومشروعات الجمعيات الأهلية في مجال المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

الفرص المتاحة:

١- النصوص الدستورية/ القانونية التي تؤكد على أهمية دعم قيمة المواطنة، والتي تعنى الدولة بتحويلها إلى إجراءات قابلة للتنفيذ.

٢- التوجه العام لدى الدولة لزيادة مساحة مشاركة الجمعيات الأهلية في سد الاحتياجات خاصة داخل القطاع التعليمي.

٣- الخبرات الكبيرة والمتراكمة لعدد كبير من الجمعيات في مجال التربية على المواطنة، وكذلك الموارد المتاحة لدى الجمعيات، والتي يمكن استثمارها بمؤسسات التعليم الحكومي

والمتمثلة في(تمويل – كوادر بشرية مدربة – متطوعين – أدلة تدريبية غير نمطية – وسائل تعليمية فعالة).

٤– الرغبة الأكيدة لدى الجمعيات الأهلية في تحقيق الشراكة الفاعلة خاصة في المدارس الحكومية، ومن واقع الممارسة الميدانية فإن عددًا كبيرًا من الجمعيات الأهلية أخذت على عاتقها العمل دائمًا بمؤسسات التعليم الحكومي، على رغم ما تواجهه من صعوبات من قبل الدولة، بالإضافة إلى أن العديد من المدارس الخاصة تسعى لتواجد أنشطة الجمعيات الأهلية بها، إلا أن هذه الجمعيات لديها رؤية أن المدارس الحكومية خاصة في العشوائيات والريف والأماكن الأكثر احتياجًا هي الأولى بالعمل بها والأكثر استحقاقًا.

القيم الحاكمة لإطار الشراكة :

يقصد بها مجموعه المبادئ والمرتكزات الأساسية التى من شأنها توجيه مسار العمل بالإطار المقترح والتى يمكن بيانها كالتالى :

١) العدالة والمساواه :حيث يلتزم طرفى الشراكة بالمساواة وعدم التمييز .

٢) العمل الجماعى :يدعم طرفى الشراكة العمل معا بروح الفريق لتحقيق الاهداف المحددة باقصى نجاح يمكن الوصول اليه .

٣) قبول الإختلاف :يعمل طرفى الشراكة بمراعاه خصوصية كل طرف والإحترام المتبادل للإختلاف .

٤) الشفافية : حيث يسعى طرفى الشراكة إلى خلق بيئة تكون المعلومات المتعلقة بها بقراراتها وأعمالها متاحة للجميع. وبما يضمن تدفق المعلومات والعمل بطريقة تسمح لأصحاب الشأن بالحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة على ضوئها.

٥) المسائلة : حيث يعمل طرفى الشراكة على تأمين آليات محددة ومعلومة للمسائلة ومن ثم المحاسبية .

الخطوات الإجرائية لتفعيل إطار الشراكة:

الجهات المنوط بها القيام بتدخلات لتحقيق جدوى الإطار المقترح:

١- وزارة التضامن الاجتماعي.

٢- وزارة التربية والتعليم.

٣- الجمعيات الأهلية المعنية بالعمل في قطاع تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي.

٤- الائتلافات المدنية المشكلة من جمعيات التعليم.

فيما يتعلق بالتدخلات المطلوبة من قبل وزارة التربية والتعليم:

أ- تعديل قرار إنشاء الإدارة العامة للمشاركة المجتمعية، والفصل بين أدائها المرتبط بالعمل مع الجمعيات الأهلية وإدارة الأمن.

ب- شمول قرار التعديل مجموعة أدوار محددة تمارسها إدارة الجمعيات الأهلية **وتقترح الباحثة أن يكون من بينها:**

١- حصر الاحتياجات الفعلية للمؤسسات التعليمية، والتي يمكن أن تقدمها الجمعيات الأهلية مع عدم اقتصار هذه الاحتياجات على الاحتياجات المادية فقط كالمساعدات الخاصة بالأيتام، ودفع المصروفات وما شابه ذلك، بل يمتد هذا الحصر ليشمل أنشطة وبرامج بناء الشخصية للتلاميذ، وبناء قدرات المعلمين، وتفعيل الأنشطة الطلابية، ودعم الهياكل التنظيمية المنتخبة.

٢- فتح قنوات الاتصال مع الجمعيات الأهلية الموجودة في نطاق كل مؤسسة تعليمية، وبالشكل الذي يسمح بتحويل المدرسة كمؤسسة تعليمية إلى نسق اجتماعي مفتوح،

تعطي للمجتمع المحلي وتستفيد من خبراته وموارده، وتتشارك معه في تحقيق التنمية ككل.

٣- تحديد مدة محددة لقبول/ رفض المشروعات المقدمة للتنفيذ من الجمعيات الأهلية، مع التأكيد على أن يقدم للجمعية مكاتبة توضيحية لسبب/ أسباب رفض المشروع/ البرنامج المقترح؛ حتى تتمكن الجمعية من تلافي هذه الملاحظات/ الأسباب في المرات التالية عند التقدم للوزارة.

٤- تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير التربية والتعليم، أو من يفوضه؛ تكون معنية بالشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم، وتشكل هذه اللجنة من كل من القائمين على إدارات المشاركة المجتمعية، والأنشطة الطلابية، والاتحادات الطلابية، وممثلي الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، **مع تحديد معايير لاختيار الجمعيات المنضمة لهذه اللجنة وتتمثل في:**

- أن تكون الجمعية مشهرة وفقًا لقانون الجمعيات الأهلية بالدولة المصرية.
- أن يكون لديها سابق خبرة في مجال العمل بالتعليم خاصة بمؤسسات التعليم الحكومي.
- أن تقدم ما يفيد أنها حسنة السمعة ماليًا من خلال تقديم تقرير معتمد من وزارة التضامن الاجتماعي بأن الجمعية لم تتلق أية ملاحظات حول مخالفات لديها خلال تاريخ عملها.
- أن يكون للجمعية سابق خبرة في التنسيق مع القطاع الحكومي بشكل عام، ووزارة التربية والتعليم بشكل خاص.
- أن تكون فترة انضمام الجمعية إلى اللجنة المقترحة ثلاث سنوات بحد أقصى، ثم السماح بدخول جمعيات جديدة ما لم تكن الجمعية العضو مرتبطة بمشروع

أو برنامج مدته أطول من المدة المقترحة، ولا يسمح للجمعية بالانضمام في دورتين متتاليتين لعضوية اللجنة، إلا بعد مرور ست سنوات على الأقل على آخر تاريخ انضمام لها للجنة.

- ويمكن أن تشكل لجان مماثلة لهذه اللجنة وعلى غرارها بكل مديرية تعليمية؛ تحقيقًا للتغطية الجغرافية، ولتفعيل المشاركة المجتمعية ودعم إطار الشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية بكل المحافظات، وبهدف الارتقاء بالعملية التعليمية خاصة فيما يتعلق بأنشطة المواطنة والتربية المدنية.
- تقوم الوزارة بالإعلان عن الخطوات الإجرائية لقيام أي جمعية بالعمل، أو تنفيذ أنشطة داخل مؤسسات التعليم، وتُعلن هذه الإجراءات بشكلٍ واضحٍ وشفافٍ لكافة الجمعيات، مع وجود مستوى رقابي معلن عنه يمكن للجمعية التظلم من خلاله في حالة إذا ما تم التعنت من قِبَل القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية ضد الجمعية.

<u>فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة من قبل وزارة التضامن الاجتماعى :</u>

- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بحصر وعمل قائمة بأسماء الجمعيات العاملة في مجال التعليم وتصنيفها إن أمكن(تربية مدنية – تثقيف – خدمات تعليمية – بنية أساسية ...) مع تحديث البيان كل ثلاث سنوات، وتقديم الحصر إلى وزارة التربية والتعليم وإتاحته على الموقع الإلكتروني لكل من وزارتي التضامن الاجتماعي، والتربية والتعليم؛ حتى يتسنى للجمعيات التنسيق فيما بينها جغرافيًا ونوعيًا.

<u>فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة من قبل الجمعيات الأهلية وائتلافات التعليم :</u>

١) قيام الجمعيات الأهلية بالتقدم لوزارة التربية والتعليم بمقترح لبناء قدرات القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية بالوزارة حول آليات التواصل الفعال، والاتصال الجيد، وسبل دعم المشاركة المجتمعية وأهميتها، والتعريف بأدوار الجمعيات الأهلية، وكيفيه عملها.

٢) إلتزام الجمعيات الأهلية بنصوص وقرارات تنظيم مشاركة الجمعيات بمؤسسات التعليم الحكومي، والصادرة عن وزارة التربية والتعليم والمنظمه لعمل الجمعيات.

٣) قيام الجمعيات الأهلية بالتنسيق فيما بينها خاصة الائتلافات/ الاتحادات المدنية العاملة في قطاع التعليم (الائتلافات هي: كيانات تضم في عضويتها عددًا كبيرًا من الجمعيات التي تعمل بنفس المجال، والفرق بين الاتحاد والائتلاف أن الاتحاد مشهر بوزارة التضامن الاجتماعي، والائتلاف تنظيم غير رسمي وغير مشهر، وبمصر ائتلافان من جمعيات التعليم، لكنهما غير مشهرين رسميًا هما: ائتلاف جمعيات التعليم، والائتلاف المصري للتعليم) ويقع ضمن المقترح أن تقوم هذه الائتلافات المدنية الكبرى بحصر قضايا المشاركة في مجال التعليم، والتركيز على قضيه تعليم وتربية المواطنة، ومن ثم، توزيع هذه القضايا على الجمعيات ليعمل كل في مجاله وبالشكل الذي يراعي التنوع والثراء في الخبرات، بالإضافة إلى تحقيق التغطية النوعية والجغرافية لكل القضايا والفجوات، وتحقيق الاستدامة.

مستخلص عام:

أخيرًا تأتي أهمية التصور المقترح في أنه يعمل على مواجهة التحديات التي تواجه العمل الأهلي في قطاع التعليم، وإذا ماتبنته الدولة كنهج سيكون آلية جيدة وفاعلة، وربما نموذجًا يحتذى به؛ لتفعيل أطر الشراكة المختلفة بين الدولة والجمعيات الأهلية في كافة القطاعات والوزارات المختلفة.

آخذين في الاعتبار أن الدراسة الحاليه تناولت الوضع بالأساس داخل مدارس التعليم الحكومي ما قبل الجامعي، والذي تزداد وبنسب كبيرة إجمالي التلاميذ والطلاب المقيدين به عن التعليم الخاص، إذ بلغ عدد المقيدين بالتعليم الحكومي للعام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ عدد (٢٠١٢١٣٢٩) تلميذ/ طالب مقارنه بعدد (٢٣٣٢٠٥٢) بالتعليم الخاص، وذلك على النحو التالي:

جدول (١٩) عدد التلاميذ طبقًا للقطاع والمرحلة التعليمية (٢٠١٨/٢٠١٩):

المرحلة التعليمية	عدد التلاميذ	
	الحكومي	الخاص
ما قبل الابتدائي	١٠٣٨٥٤٩	٣٥١٣٩٣
الابتدائي	١١٠٠٢٢١٠	١١٩٧٨٨٩
الإعدادي	٤٦٣٦٩٠٣	٣٧٥٤٠١
الثانوي العام.	١٤٩٦٥٣٩	٢٥٧٣٧٣
ثانوي صناعي	٨٩٩٧٦٩	٢٥٦٢
ث زراعي	٢٢٥٤٨١	–
ث تجاري	٦٤٩٤٣٠	١٤٧٠١٦
التعليم المجتمعي	١٣٣٠٠٧	–
التربية الخاصة	٣٩٤٤١	٤١٨
الإجمالي	٢٠١٢١٣٢٩	٢٣٣٢٠٥٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – ديسمبر ٢٠١٨

شكل رقم (٩)

رسم توضيحي للمقيدين بالتعليم الحكومي مقارنه بالمقيدين بالتعليم الخاص:

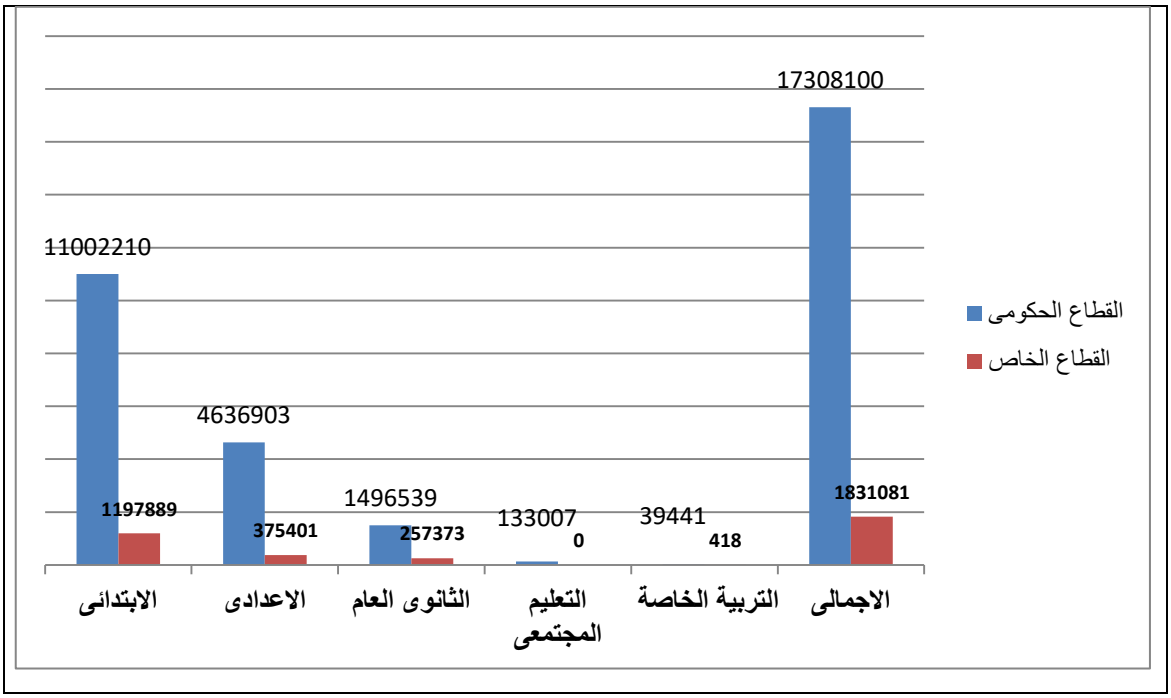

المصدر : اعداد الباحثة بالرجوع الى المصدر المذكور سابقا .

كما بلغ عدد المدارس الحكومية بأنواعها (٤١٩٩٥) مقابل (٨١٧١) مدارس خاصة، وذلك على النحو التالي:

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء – ديسمبر ٢٠١٨

جدول (٢٠) بيان المدارس طبقًا للمراحل التعليمية (حكومي – خاص)٢٠١٨/٢٠١٩:

المرحلة التعليمية	الحكومي	الخاص	جملة	نسبة المدارس الخاصة للجملة
ما قبل الابتدائي	٩٥٤٩	٢٥١٦	١٢٠٦٥	٢٠.٩
الابتدائي	١٦٥١٤	٢٢٤٨	١٨٧٦٢	١٢.٠
الإعدادي	١٠٣٨٧	١٨٨٨	١٢٢٧٥	١٥.٤
الثانوي العام	٢٣٦٠	١٢٩٨	٣٦٥٨	٣٥.٥
ثانوي صناعي	١٢١٩	٨	١٢٢٧	٠.٧
ث زراعي	٢٥٦	–	٢٥٦	–
ث تجاري	٧٠٨	١٩٧	٩٠٥	٢١.٨
التربية الخاصة	١٠٠٢	١٦	١٠١٨	١.٦
الإجمالي	٤١٩٩٥	٨١٧١	٥٠١٦٦	١٦.٦

شكل رقم (١٠)

رسم توضيحي للمقيدين بالتعليم الحكومي مقارنة بالمقيدين بالتعليم الخاص:

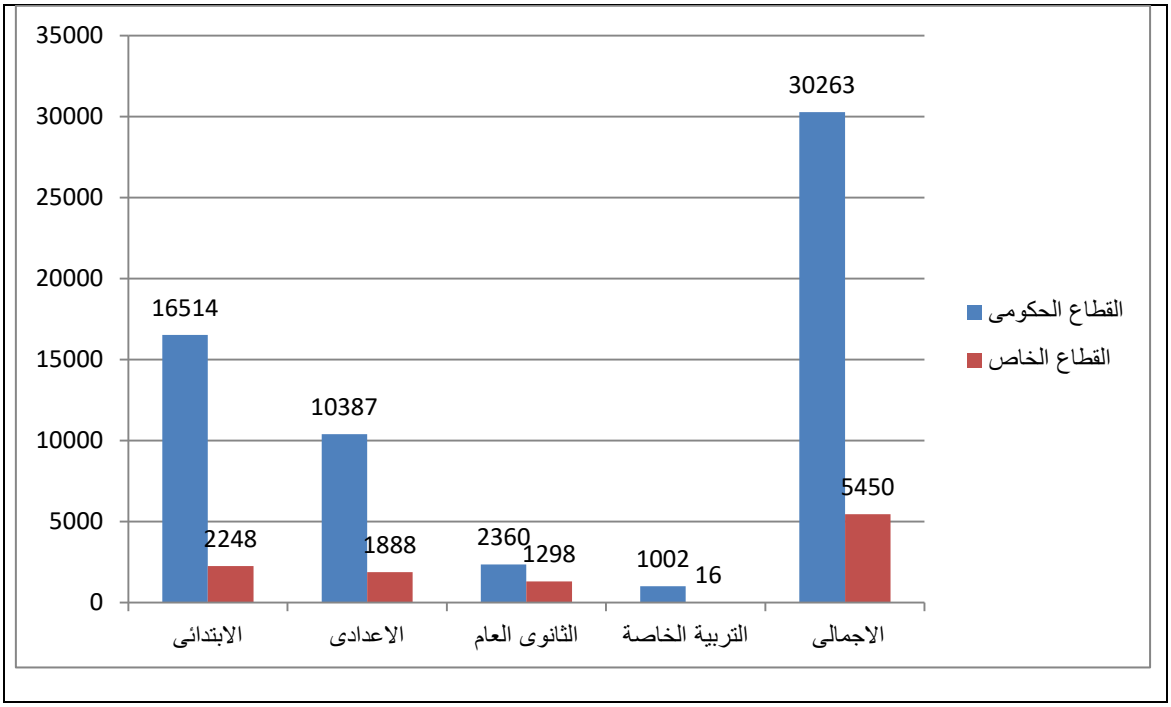

والملاحظ هنا، أنه في أفضل الأحوال لم تتجاوز نسبة المدارس ٣٥ % من الإجمالي العام للمدارس، وكانت في فئة مدارس المرحلة الثانوية.

كما أن مدارس من نوعية التعليم المجتمعي (التعليم الخاص للمتسربين من التعليم، والأطفال بالمناطق النائية المحرومة) لا يوجد منها بالأساس سوى نوعية التعليم الحكومي، ولا يوجد مدارس مجتمعية خاصة. **المصدر : اعداد الباحثة بالرجوع الى المصدر المذكور سابقا .**

ونظرًا لما سبق، فقد اهتمت الدراسة الحالية بمؤسسات التعليم الحكومي حيث يستدل مما سبق أن قطاع التعليم الحكومي هو الأكثر شمولاً للجميع خاصة مع مجانية التعليم، والتي تجعل التعليم غير مشروط بالقدرة المالية، إضافة إلى قدرة الدولة بشكل عام على شمول كافة المناطق حتى النائية والبدوية والحدودية، وكذا التزام الدولة بتقديم نوعيات تعليم للفئات الأكثر احتياجًا

والأكثر تهميشًا كنوعية التعليم المجتمعي للمتسربين، وفصول التعليم الدامج لذوي الاحتياجات الخاصة.

أيضًا راعى الإطار المقترح الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى فاعلية الإطار وتبنيه، والتي تمثلت في:

- ما أشارت إليه اليونسكو من أهمية تعليم المواطنة، وهو ليس مجرد نهج عالمي فقط إنما نهج تشاركي تتبناه الدولة المصرية بشكل أساسي، وقد ظهر هذا جليًّا سواء في خطة التنمية المستدامه للدولة ٢٠٣٠، أو بشكل نوعي في إستراتيجية وزارة التربية والتعليم.
- ما أسفرت عنه الأدبيات من أهمية تعليم المواطنة، وكذلك أهمية دور الجمعيات الأهلية في المشاركة لإصلاح العملية التعليمية، والذي يتضمن مبادارات الجمعيات لتعليم المواطنة.
- النتائج الواردة عن دليل المقابلة مع الحكوميين والخبراء والتربويين، والتي ساهمت في تحديد الشكل العام للدليل المقترح.
- نتائج الدراسة الميدانية والتي استطلعت رأي الحكوميين، وممثلي العمل الأهلي؛ لتكون موضوعية وغير متحيزة.

أخيرًا سعت الدراسة لصياغة هذا الإطار المقترح نظرًا للأهمية القصوى، والحاجة لتربية النشء؛ لتحقيق المواطن الفاعل المساهم في تنمية مجتمعه، وهو ما لم يتحقق دون وجود شراكة حقيقية بين الدولة والجمعيات الأهلية التي تمتلك الرؤية/ البرامج/ الموارد للمساهمة في بناء الإنسان المواطن الفاعل، الذي تنادي به الدولة في كافة خطاباتها.